

صندوق الإيداع و التدبير و المجلس الوطني لهيئة الموثقين يعززان شراكتهما و يوقعان ثلاث اتفاقيات جديدة.

1. رقمنة المعاملات بين صندوق الإيداع و التدبير و الموثقين.
2. توزيع عادل للمعاملات العقارية لمجموعة صندوق الإيداع و التدبير بين الموثقين.
3. انخراط الموثقين في نظام التقاعد التكميلي " روكور".

باعتباره طرف ثالث موثوق به، يقوم صندوق الإيداع و التدبير بتأمين الإيداع الوطني من خلال إدارة صارمة للودائع مثل تلك الصادرة عن الموثقين. كما يضع صندوق الإيداع و التدبير تحت تصرف الموثقين مجموعة من الخدمات الخاصة لمواكبة يومية لهيئة الموثقين. و في هذا السياق، وقع صندوق الإيداع و التدبير و المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب في الخامس من دجنبر 2017 ثلاث اتفاقيات لتعزيز و تعميق الشراكة التاريخية و المتميزة لفائدة مهنة التوثيق بالمغرب.

الاتفاقية الأولى تهتم رقمنة تبادل المعلومات بين مكتب الموثق و صندوق الإيداع و التدبير و ذلك فيما يتعلق بحسابات الودائع للموثقين المفتوحة لصندوق الإيداع و التدبير. و يتم هذا التبادل عن طريق المنصة الرقمية « CDGNET » يضع بذلك صندوق الإيداع و التدبير بين يدي الموثقين وسيلة رقمية لتبادل المعلومات بشكل آمن و ذلك لمواكبة رقمنة المهنة. ستمكن هذه الاتفاقية كذلك من ربط منصة « CDGNET » ببرنامج المعلومات « TAWTIK » المطور من طرف المجلس الوطني لهيئة الموثقين. توقيع هذه الاتفاقية يكرس إرادة الطرفين في المشاركة في تطبيق السياسات العمومية الهادفة لتبسيط و رقمنة الإجراءات الإدارية.

الاتفاقية الثانية تهتم التوزيع العادل للمعاملات العقارية بين صندوق الإيداع و التدبير و موثقي المغرب حيث سيتم اعتماد نظام واضح و شفاف للتوزيع تم وضعه بشكل مشترك و يرتكز على مبدأ احترام موقع المعاملة (إعطاء الأولوية لمكاتب التوثيق المتمركزة في الجهات التي تتم فيها المعاملة). و سيتم ذلك اعتمادا كذلك على مبدأ الكوتا لكل موثق و اعتمادا على ميثاق يحدد الجوانب العملية لمعالجة الملفات المشتركة بين صندوق الإيداع و التدبير و الموثقين. (الوثائق اللازمة ، المدة المحددة لمعالجة ملف ...)

الاتفاقية الثالثة تتعلق بانخراط الموثقين في النظام التكميلي للتقاعد " روكور" التابع للصندوق الوطني للتقاعد و التأمين و هي مؤسسة يديرها صندوق الإيداع و التدبير. من خلال هذه الشراكة يهدف المجلس الوطني لهيئة الموثقين إلى تمكين أعضاءه من الاستفادة من نظام تقاعد ناجح. و تم توقيع الاتفاقيات الثلاث من طرف السيد عبد اللطيف زغنون المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير و السيد عبد اللطيف ياغو رئيس المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب في حفل حضره السيد محمد أوجار وزير العدل.

نبذة عن صندوق الإيداع و التدبير:

صندوق الإيداع و التدبير مؤسسة مالية أنشأت سنة 1959. تلعب هذه المؤسسة دورا أساسيا في الاقتصاد المغربي. حصيلتها الإجمالية الموطدة تفوق 20% من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل 20 مليار درهم.

صندوق الإيداع و التدبير من أهم المستثمرين في المغرب و يشكل رافعة للاقتصاد الوطني. و قد تم استثمار أكثر من 50 مليار درهم خلال فترة ما بين 2011 و 2016. يعمل صندوق الإيداع و التدبير على خلق القيمة على المدى الطويل من خلال مهمة مزدوجة:

1. تعبئة الإيداع الوطني و ضمان سلامة وثمار الودائع المودعة لديه (مهمة موجهة نحو الربح)
2. دعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية و ذلك عبر مشاريع تساهم في خلق قيمة مضافة إيجابية (مهمة موجهة نحو التنمية)

تقوم هيكلية الصندوق على أربع مهن:

الإيداع و الاحتياط، التنمية الترابية ، السياحة ، البنك/ التمويل و الاستثمار.

وضعت المجموعة انطلاقا من يونيو 2017 خارطة طريق تعتمد على أساليب جديدة للتدخل بهدف مواكبة الرهانات الاقتصادية للمغرب. حيث يلعب الصندوق دور الخبير لفائدة الدولة كما يتدخل كعمول للجماعات المحلية و المقاولات الصغرى و المتوسطة و كمستثمر استراتيجي في مجال تنمية النسيج الإنتاجي بقطاعات محورية للاقتصاد المغربي.

للمزيد من المعلومات : www.cdg.ma

نبذة عن المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب:

المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب يشكل الهيئة التمثيلية لهيئة الموثقين بموجب أحكام القانون 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة الموثق. برئاسة السيد عبد اللطيف ياغو يمارس المجلس الوطني المهام المنوطة بالهيئة الوطنية للموثقين في إطار القانون و من بين هذه المهام:

- الدفاع عن المصالح المعنوية للموثقين

- تأطير التكوين لأعضاءه و تحسين و تطوير أدوات عمل الموثق خاصة فيما يتعلق باستعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

بالإضافة للرئيس يتكون المجلس الوطني من خمسة أعضاء إلى جانب رؤساء المجالس الجهوية. و قد تم انتخاب أول مجلس وطني سنة 2013.

الهيئة الوطنية للموثقين تضم جميع الموثقين على مستوى محاكم الاستئناف و يصل عددهم اليوم إلى 1685 موثقا ، 40% منهم نساء موثقات.

تعمل الهيئة الوطنية للموثقين حاليا على مجموعة من المشاريع الهيكلية على رأسها مركز الأرشيف الإلكتروني لأعمال التوثيق و المركز الوطني لتكوين المستمر للموثقين.

للمزيد من المعلومات : www.notaires.org.ma

الإتصال